الإصلاح الاقتصادي كمؤشر للإصلاح المؤسسي

دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي باستخدام دوال مربع كالدور للفترة 1996– 2018

د. يوسف يخلف مسعود*

الملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على دور الإصلاح الاقتصادي كمؤشر للإصلاح المؤسسي المتمثل في الدور الذي تمارسه السياسات الاقتصادية في التأثير على التضخم والبطالة والعجز التجاري والنمو الاقتصادي بليبيا، من خلال الدوال القياسية لمربع"Nicolas Caldor" السحري. واعتمدت الدراسة على سببية المدى الطويل لـ "Toda and Yamamoto, 1995" لاختبار دوال مربع "Caldor" للفترة 1996–2017م. أظهرت الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بالمدى الطويل لكل من القاعدة النقدية "M2r" وعدم الاستقرار السياسي والأمني"Ps" وعدم الاستقرار المؤسسي"D1" على الميزان التجاري الليبي"TB"، وأظهرت أيضا وجود علاقة سببية بالمدى الطويل أحادية الاتجاه لكل من القاعدة النقدية"M2r" وعدم الاستقرار السياسي والامني "Ps"على معدل النمو الاقتصادي"Eg"، أما معدل التضخم"Inf" ومعدل البطالة"Une" فلم تظهر الدراسة أي علاقة سببية بالمدى الطويل بينهما وبين كل من القاعدة النقدية "M2r" وعدم الاستقرار السياسي والأمني"Ps" وعدم الاستقرار المؤسسي. "D1"أما فيما يخص السيناريو المتنبئ به للمربع السحري لـ "Caldor" بالاقتصاد الليبي لسنة 2018، فإنه يشير إلى ضرورة أتباع سياسة نقدية انكماشية، وذلك بغرض إحداث إصلاح بنوي ومؤسسي للاقتصاد الليبي.

الكلمات الدالة: الاستقرار المؤسسي، استقرار المستوى العام للأسعار، الاستقرار السياسي والأمني، استقرار الميزان التجاري، النمو الاقتصادي، البطالة، مربع السحري لـ "Caldor"، القاعدة النقدية.

*– أستاذ مساعد بعلم الاقتصاد/ رئيس قسم الاقتصاد/الجامعة المفتوحة/طرابلس. Dr.yusef@yahoo.com

المقدمة:

قدم العالم الإنجليزي (Caldor, 1971)، عدد من الدوال التي وصفها بالمربع السحري، حيث تناول نموذجه دوال تسعى لقياس العجز الخارجي والحفاظ على تحقيق معدل منخفض للتضخم والبطالة وكذلك تحقيق معدل نمو اقتصادي موجب. في الواقع أن تحقيق الأهداف الأربعة التي أشار إليها "Caldor" ليس بالأمر الهين، وذلك راجع إلى تضارب الأهداف التي يسعى لتحقيقها معاً، فالسعي إلى رفع حجم الصادرات تتطلب ضرورة العمل على وضع سياسة لتخفيض المستوى العام للأسعار، وبارتفاع حجم الصادرات يزداد التشغيل والدخل، ولكن ذلك الوضع سيؤدي إلى زيادة حجم الواردات وبالتالي إنخفاض الصادرات الأمر الذي سينعكس أثاره على وضع ميزان المدفوعات. كما أن تحقيق التوظف الكامل واستقرار الأسعار أمر في غاية الصعوبة من الناحية التطبيقية، فرفع مستوى التوظيف سيؤدي إلى رفع الأسعار، هذا من جانب ومن جانب آخر أن السعي لتحقيق التوظف الكامل ينطوي على صعوبة في التوافق مع تحقيق التوازن الخارجي أو توازن ميزان المدفوعات.

أما فيما يخص الجدل الواسع حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والمستوى العام للأسعار، فالكثير من الاقتصاديين يروا أن استقرار الأسعار هو المفتاح الرئيس لتحقيق نمو اقتصادي بالمدى الطويل، في حين يعتقد البعض بأن التضخم يعد ظاهرة صحية وعامل رئيس لدفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام، في حين يقرر فريق آخر أن التضخم لا يساعد على رفع معدل النمو إلا أنه عامل فارض نفسه ولا يوجد مفر منه، (أحمد ضيف، 2014).

يتضح مما تقدم أنه يتعذر على السياسات الاقتصادية تحقيق كل هذه الأهداف معاً، لذلك يبرز هنا نوعين من السياسات الاقتصادية، والتي ينبغي على الدولة انتهاجها لتحقيق بعض هذه الأهداف، وهي:

1) سياسة اقتصادية توسعية: وهذه السياسة هي سياسة تحفيزية وتضع من ضمن أولوياتها زيادة معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدل البطالة عبر زيادة العرض النقدي، وبالطبع سيؤدي زيادته إلى الضغوط التضخمية وعجز الميزان التجاري بسبب زيادة الرفاه الاجتماعي عبر تحسن دخولهم الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي على البضائع المستوردة.

2) سياسة اقتصادية انكماشية: وهذه السياسة هي سياسة تقشفية تضع في أولوياتها استقرار المستوى العام للأسعار عبر الحفاظ على معدلات للتضخم منخفضة، وكذلك تعمل على خفض عجز الميزان التجاري عبر تقليص عرض النقد، وهذا بدوره يقوض النمو الاقتصادي ويرفع من معدلات البطالة.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من عدم تقديم الحكومات الليبية المتعاقبة خلال العقدين الآخرين أي برنامج أو خطة معلنة للإصلاح، إلا أنه ضمنياً يفترض أن أي حكومة تسعى للحد من أي مشاكل يعاني منها الاقتصاد كالبطالة أو التضخم أو العجز الخارجي، وتطمح لتحقيق نمو اقصادي موجب، وذلك عبر قراءة مؤشرات اقتصادها بشكل دوري ومستمر.

ولكن السؤال الذي يبرز هنا هو، هل فعلا الحكومات الليبية المتعاقبة نجحت في تحقيق الأهداف الاقتصادية والحد من المشاكل التي قدمها كالدور في دوله المشهورة بالمربع السحري؟ وما هي السياسة الاقتصادية المناسبة لسنة 2018 لتحقيق الاستقرار المؤسسي عبر الإصلاح الاقتصادي؟

هدف الدراسة:

التعرف على دور الإصلاح الاقتصادي كمؤشر للإصلاح المؤسسي، والمتمثل في الدور الذي تمارسه السياسات النقدية في التأثير على التضخم والبطالة والعجز التجاري والنمو الاقتصادي بليبيا، وذلك من خلال النموذج القياسي لمربع

"Caldor" السحري، والتعرف على توقع السياسة الاقتصادية المناسبة لسنة 2018، لتحقيق الاستقرار المؤسسي عبر الإصلاح الاقتصادي.

فرضية الدراسة:

يفترض أن للسياسات الاقتصادية آثار على تحسين وتحقيق الأهداف الاقتصادية الليبية، ومن المتوقع أن تحدث هذه السياسات تحسناً للاقتصاد الليبي لسنة 2018.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على قراءة تحليلية لآثار السياسات الاقتصادية التي يتوقع انتهاجها من قبل السلطات الليبية للفترة 1996- 2017 عبر تحليل دوال مربع "Caldor"، كما أعتمدت الدراسة على توقع اتجاه السياسة الاقتصادية لسنة 2018، هذا بالإضافة إلى إجراء اختبارات سببية المدى الطويل لـ "Toda and Yamamoto" لاختبار دوال مربع "Caldor" للفترة 1996- 2017م.

أهمية الدراسة:

إن قراءة آثار السياسات الاقتصادية التي يتوقع انتهاجها من قبل السلطات الليبية أمر في غاية الأهمية، لتقييم إدارة اقتصاد الدولة وتقييم خطط الإصلاح الاقتصادي فيها أن وجدت، وهذا من شأنه أن يساعد متخذي القرارات الاقتصادية وصانعيها أن يكونوا على قدر كبير من الوعي لما هم مقدمين عليه، وكذلك قد تساعدهم في تلافي الكثير من الصعوبات والمخاطر التي قد يتسبب إهمالها أو عدم معرفتها في وقتها كلفة باهظة الثمن للاقتصاد محل الدرسة، عليه من هذا المنطلق تستمد هذه الدراسة أهميتها.

حدود الدراسة:

اتخذت من الفترة 1996- 2018 حدود زمنية لها، والاقتصاد الليبي حدود مكانية للدراسة.

الدراسات السابقة:

بما أن موضوع الدراسة عن الأهداف الكلية للاقتصاد والتي مثلها "Caldor" في مربع أطلق عليه أسم المربع السحري، وسبب سحرية هذا المربع هو عدم المقدرة على تحقيق هذه الأهداف الأربعة معاً، نتيجة لتناقض الأدوات والاتجاهات التي توضع لتحقيقها. عليه تم التركيز على عرض ما توصلت له بعض الدراسات السابقة على هذه الأهداف الكلية للاقتصاد، لمعرفة دور السياسات الاقتصادية في تحقيق تلك الأهداف من عدمه.

أولاً: السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي- ليس كل سياسة اقتصادية تعد طوق نجاة أو وصفة سحرية ناجعة، وعلى صانعي السياسة وواضعيها أخذ ذلك في الاعتبار عند الشروع في بناء سياسة اقتصادية بغرض إحداث نمو اقتصادي لبلد ما، وبالتالي الخطة الاقتصادية تختلف بإختلاف البيئة والظروف والأهداف التي تطمح السلطة لتحقيقها، لهذا يلاحظ أن آثار السياسات الاقتصادية مختلفة وذلك حسب ما أظهرته الدراسات والأبحاث المهتمة بهذا الشأن. فأظهرت دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 1980- 2015، أن نتائج التقدير بالمدى القصير ترتبط بعلاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي وعرض النقود المخلفة سنة، فزيادة عرض النقود لسنة ما تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في السنة الموالية لها (سفاحلو وزناد، 2017). ولم تشذ عنها نتائج دراسة على اقتصاد الكونغو للفترة 1995- 2016، حيث اتبعت الحكومة سياسة مكونة من فئتين، الفئة الأولى زيادة الإنفاق الحكومي أي انتهاج سياسة مالية حرة أدى إلى أثر موجب على النمو الاقتصادي. والفئة الثانية أسعار النفط والمؤشر العام للحقوق السياسية وكان لها أثر سالب على النمو الاقتصادي، (Okombi, 2017).

من جهة أخرى اكتفت دراسات علمية بالثناء على دور السياسات الاقتصادية في إحداث نمو اقتصادي لبلد ما، فأكدت عدد من الدراسات على الاقتصاد الجزائري للفترة 1997- 20016، أن تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي عبر انتهاج سياسة اقتصادية توسعية بالأجل القصير، إلا أن الاقتصاد لازال يحتاج إلى إصلاحات اقتصادية لضمان نمو عال ومستدام على المدى الطويل في القطاعات الغير نفطية، لأن النمو الاقتصادي مرتبط بشكل رئيس بأسعار النفط العالمية، (بوزهرة وبراج، 2013، أوكيل، 2016، مختار، 2014،2008 ,.Mitchell, et. al)، وعلى نفس الغرار أفصحت دراسة على بعض الدول الأوربية والآسياوية للفترة 1997- 2012، أن الاقتصاد الصيني والدول الآسيوية حققت إنتعاش جيد لاقتصادها، وفي الأزمات المالية لسنتي 1998 و2008 أظهر الاقتصاد الروسي إنتعاش جيد لاقتصادها بعد هذه الأزمات، وكذلك أداء الاقتصاد البرازيلي كان مدهش (Firme & Teixeira, 2014).

وفي نفس السياق أكدت بعض الدراسات على وجود أثر للسياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي إلا أن هذا الأثر متدني ومحدود، حيث برهنت دراسة على الصين والهند أن ميزان المدفوعات يقيد معدلات النمو الاقتصادي بالمدى الطويل لتحقيق معدل نمو أعلى من المعدل العالمي للنمو الاقتصادي، بينما أظهر اقتصاد كل من البرازيل وجنوب أفريقيا أن ميزان المدفوعات تقيد النمو الاقتصادي ولكن ليس أقل من المعدل العالمي للنمو الاقتصادي، أما روسيا فمعدل نموها الاقتصادي الفعلي ليس جيد (Nassif, et. al., 2016)، كما وجدت دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 1995- 2013، أن السياسة الاقتصادية (المالية) حققت معدلات نمو اقتصادي متدنية جداً ولا تلبي الطموحات، (محفوظ، 2015)، ولم تذهب بعيداً عما سبق من دراسات دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 2010- 2016،

حيث برهنت أن النمو الاقتصادي تراجع بشكل ملحوظ من إلى 2010 إلى 2016 (مسعودي، 2017).

بالرغم من إجماع كل ما تقدم من دراسات سابقة على أن للسياسات الاقتصادية آثار تحفز النمو الاقتصادي، إلا أن طيفاً آخر من الدراسات يشير إلى تراجع النمو الاقتصادي بسبب السياسات الاقتصادية، حيث استنتجت دراسة على 9 دول من دول الاتحاد المالي الأفريقية "CFA"، للفترة 1990– 2010، أن سياسة الإصلاح الاقتصادي المتبعة عبر الإنفاق العام أدت إلى تخفيض النمو الاقتصادي بهذه الدول (Ndjokou, 2013). كما توصلت دراسة على 11 دولة في منطقة اليورو، إلى أن السياسة الاقتصادية أدت إلى تدهور الأداء الكلي لجميع البلدان، وكان الأداء الاقتصادي الكلي بعد الأزمة الاقتصادية هو الأسوأ منذ عام 1961 (Picek, 2017)، وعلى صعيد متصل أظهرت عدد من الدراسات على الاقتصاد الجزائري تراجع ملحوظ في النمو الاقتصادي، بسبب معاناته من أعراض المرض الهولندي وارتباطه بمدى التحسن في أسعار البترول بالأسواق الدولية، الأمر الذي أدى إلى فشل كل عمليات الإصلاح الاقتصادي (سويح وبن طيرش، 2017، محمد، 2012).

مع كل ما تقدم من دراسات يلاحظ بشكل جلي أن للسياسات الاقتصادية آثار، أما أن تكون هذه الآثار نحو صعود أو انخفاض النمو الاقتصادي، إلا أن هناك قسم من الدراسات السابقة أثبتت وجود آثار متذبذبة للنمو الاقتصادي، فكشفت دراسة على الدول العربية المنتجة للنفط، أن الاقتصادات العربية النفطية تواجه تحديات كبيرة تمنعها من الإستفادة من المزايا التي يمنحها البترول وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وهذا راجع لعدم وجود توازن اقتصادي يوفر الأداء السليم للنظام الاقتصادي، نتيجة للاختلالات البنيوية والجوهرية (عبدالغني، 2010)، وبين "ضيف" في دراسة له على الاقتصاد الجزائري للفترة 1989– 2012، على أن تطور معدل النمو الاقتصادي

بالجزائر متذبذب وغير مستديم بحيث يتغير من سنة لإخرى تبعاً لقطاع المحروقات، (ضيف، 2014)، وفي نفس السياق وضح "كروش" في دراسة له على الاقتصاد الجزائري للفترة 1985-1993، تذبذب في النمو الاقتصادي نتيجة تبعية باقي القطاعات لقطاع النفط، مما أدى لفشل السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) في تحقيق هذا الهدف، (كروش، 2016).

والأمر الملفت للنظر هو إبراز عدد من الدراسات لعدم جدوى السياسات الاقتصادية في إحداث نمو اقتصادي، حيث أفصحت دراسة على الاقتصاد العراقي للفترة 2004-2014، أن النمو الاقتصادي المستدام لم ينجز بسبب ارتباطه بمهام وسياسات اقتصادية أخرى أكثر تأثير مثل النفطية والسياسة المالية والنقدية والتجارية وخطط الاستثمار، (ثويني وباجي، 2016). كما بينت دراسة على الاقتصاد السوري أن السياسة الاقتصادي "المالية" للإصلاح لم تستطيع التخفيض من حدة الركود الاقتصادي السوري، (عبدالكريم، 2005). كما قررت عدد من الدراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة من 1970- 2013، أن برامج الإنعاش الاقتصادي الذي اتبعته الدولة لم تحقق نمو اقتصادي كفيل بدفع عجلة التنمية المستدامة، لهذا تبقى المؤشرات الكلية هشة وغير مستقرة نظراً لارتباطها بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية (بن عزة، 2015، بن جميل، 2016، راتول وكروش، 2014، لبوناس، 2005). وقد تكون من التفسيرات المنطقية لهذه النتائج التي تنفي أي أثر للسياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي ما قدمته دراسة على الاقتصاد اللبناني للفترة 1990- 2010، حيث أكدت على أن أي سياسة اقتصادية أو نقدية لإصلاح الاقتصاد يجب أن تأخذ في الاعتبار السوق المالي وسوق العمل وسوق السلع والخدمات وأي أهمال لسوق أو أكثر من هذه الأسواق سينجم عنه دين عام وعدم نمو أقتصادي، (Nehme, 2014)،

كما بينت دراسة على الاقتصاد العراقي أن هناك علاقة مؤثرة لنوعية المؤسسات (الرسمية وغير الرسمية) على التنمية الاقتصادية، (المطوري والطائي، 2016).

ثانياً- السياسات الاقتصادية والبطالة- أظهرت عدد من الدراسات أن للسياسات الاقتصادية المقدرة على استيعاب مشكلة البطالة والحد منها، حيث كشفت دراسة على الاقصاد الجزائري من مقدرة السياسات الاقتصادية على أمتصاص معدلات البطالة المتزايدة في الجزائر، (بوزهرة وبراج، 2013)، وأن برامج الإنعاش الاقتصادي الذي أتبعته الدولة، أدت إلى استيعاب مشكلة البطالة، (بن جميل، 2016). وبنظرة أكثر عمق بينت دراستين على الاقتصاد الجزائري وجود أثر عكسي بين معدل البطالة وعرض النقود المخلفة سنة، فزيادة عرض النقود لسنة ما تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة في السنة الموالية لها، (سفاحلو وزناد، 2017، أوكيل، 2016).

بينما يذهب طيف من الدراسات السابقة ويبين أن أثر السياسات الاقتصادية ليس دائماً عكسي ويؤدي إلى استيعاب أو تخفيض معدلات البطالة، بل على النقيض من ذلك فقد تؤدي إلى ارتفاع معدلاتها، فأفصحت دراسة على 11 دولة من منطقة اليورو إلى أنها أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ في البلدان محل الدراسة، (Picek, 2017)، وتظافرت عدد من الأبحاث على الاقتصاد الجزائري خلال الثلاث العقود الأخيرة للتأكيد على أن السياسات الاقتصادية قد تؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة على البلد، (سويح وبن طيرش، 2017، مسعودي، 2017، كروش، 2016، مختار، 2014). ويعزو بعض البحاث أن سبب ذلك هو اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات في رسم السياسات الاقتصادي والتي تتأثر بشكل رئيس بأسواق النفط العالمية.

على خلاف مع كل ما تقدم من دراسات وما توصلت له من نتائج، ترى بعض الدراسات أن السياسات الاقتصادية لا تحقق أي أثر على معدلات البطالة، حيث

أبرزت دراسة على الاقتصاد العراقي أن تخفيض معدل البطالة لم ينجز بسبب ارتباطه بمهام وسياسات اقتصادية أخرى أكثر تأثير مثل النفطية وخطط الاستثمار، (ثويني وباجي، 2016، راتول وكروش، 2014، محفوظ، 2015)، وفي نفس الاتجاه توصلت عدد من الدراسات على الاقتصاد الجزائري إلى أن السياسات الاقتصادي لم تحقق هدف التوظف، (بن عزة، 2015)، ويبرر كل من "راتول" و"كروش" بسبب ارتباطها بمدى التحسن في أسعار البترول بالأسواق الدولية، (راتول وكروش، 2014).

ثالثاً- السياسات الاقتصادية واستقرار الميزان التجاري- تشيد عدد من الدراسات ببرامج الإصلاح الاقتصادي على دورها في تحسين واستقرار الميزان التجاري، حيث أكدت عدد من الدراسات على الاقتصاد الجزائري أن برامج الإنعاش الاقتصادي الذي أتبعته الدولة أدى إلى تحسين رصيد الميزان التجاري بفعل ارتفاع أسعار النفط في فترات سابقة (بن جميل، 2016، أوكيل، 2016، حاجي، 2016، محفوظ، 2015)، إلا أن "محفوظ " يشير في دراسته على أن الفترة التي سبقت وتلت سنة 2012 عانى الاقتصاد الجزائري فيها من عجز بميزان المدفوعات بسبب هبوط أسعار النفط العالمية، (محفوظ، 2015).

بالمقابل ترى عدد من الأوراق العلمية بأن السياسات الاقتصادية قد تؤدي إلى أثار عكسية على الميزان التجاري، فبرهنت دراسة على 11 دولة بمنطقة اليورو إلى أن أختلال الميزان التجاري في فترة الثمانينات كان الحدث الأكثر أهمية بالنسبة للقيم الإجمالية لباقي المؤشرات لأنه أدى إلى تحفيض نمو نصيب الفرد المرتفع في الستينات، (Picek, 2017)، وفي نفس الاتجاه رشحت نتيجة عن عدد من البحوث على وجود آثار عكسية على رصيد الميزان التجاري بسبب بطء عمليات الإصلاح الاقتصادي، (سفاحلو وزناد، 2017، كروش، 2016).

لكن لكل قاعد شواذ، حيث توصلت عدد من الدراسات السابقة عن عدم تحقيق السياسات الاقتصادية عبر برامج الإصلاح الاقتصادي أي تحسن أو توازن للميزان التجاري، ويعزو البعض ذلك إلى أن عدم تحقق التوازن بسبب ارتباط الميزان التجاري بأدوات وسياسات أخرى أكثر تأثير، مثل خطط الاستثمار أو ارتباطها بمدى التحسن في أسعار البترول بالأسواق الدولية (بن عزة، 2015، ثويني وباجي، 2016، مسعودي، 2017، سويح وبن طيرش، 2017، راتول وكروش، 2014).

رابعاً- السياسات الاقتصادية واستقرار المستوى العام للأسعار- عادة ما تؤدي السياسات الاقتصادية عبر برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، من هذه الدراسات دراسة على الاقتصاد العراقي ودراسات على الاقتصاد الجزائري، (ثويني وباجي، 2016، بن جميل، 2016، راتول وكروش، 2014، كروش، 2016)، ويبرر "كروش" ذلك بأنه راجع للرقابة الإدارية على الأسعار وسياسات دعم الاستهلاك، ولم تكن هناك أي سياسات اقتصادية "مالية او نقدية" صريحة تتبعها السلطات آنذاك، (كروش، 2016). وبعض الأبحاث العلمية لم تذهب بعيد، حيث أكدت على انخفاض معدلات التضخم، (أوكيل، 2016)، وعلى نفس الغرار بينت دراسة على الاقتصاد الجزائري بأن مستويات التضخم بلغت أعلى مستوى لها سنة 1995 إلا أن الإصلاح الاقتصادي قد أدى إلى انخفاض التضخم بشكل تدريجي حتى سنة 2000، وبعدها أرتفع بمستويات منخفضة ومقبولة حتى سنة 2013، (محفوظ، 2015). وعلى صعيد أخر تؤكد عدد من الدراسات على أن السياسات الاقتصادية الموضوعة لغرض الإصلاح الاقتصادي عادة ما تؤدي إلى اختلال المستوى العام للأسعار، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع للمستوى العام للأسعار، (سفاحلو وزناد، 2017، سويح وبن طيرش، 2017، بوزهرة وبراج، 2013،

مسعودي، 2017). إلا أنه "بن عزة" يري في دراسة له على الاقتصاد الجزائري بأن السياسة الاقتصادية والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام لم تحقق هدف استقرار الأسعار، (بن عزة، 2015).

تحليل نموذج المربع السحري لـ "Caldor" بالاقتصاد الليبي:

تم التركيز في تحليل نموذج المربع السحري لـ "Caldor" الخاص بالاقتصاد الليبي على العقد الزمني الأخير، بسبب التغيرات الجذرية التي حدثت في نظام الحكم الليبي وما تلاه من تغييرات جوهرية في الجانب الاقتصادي، عليه تم تقسيم التحليل إلى قسمين، حيث تمثل للفترة 2010-2013 القسم الأول لكي تتيح أظهار ملامح الاقتصاد عندما كان هناك استقرار سياسي وأمني في سنة 2010، وكذلك تداعيات تغيير نظام الحكم على الاقتصاد الليبي في سنة 2011، ثم عكس وضع الاقتصاد الليبي في سنتي 2012 و2013، أي ما بعد سنة 2011. أما الجزء الثاني فتشمل الفترة الأخيرة التي أنقسمت فيها الحكومة ومؤسسات الدولة الليبية في الفترة 2014 و2017 وتدعاياته على ملامح الاقتصاد الليبي في سنة 2018، (حيث أن: PIB= معدل النمو الاقتصادي، CHÔ = معدل البطالة، وBTC = رصيد الميزان التجاري، وINFL = معدل التضخم)، وذلك على النحو التالي:

1- المربع السحري لـ "Caldor" بالاقتصاد الليبي للفترة 2010-2013

بتتبع الوضع الاقتصادي الليبي لسنة 2010 يلاحظ أن الدولة الليبية أولت اهتماماً واضحاً بتوازن الميزان التجاري واستقرار الأسعار وإهمال كبير لهدفي التشغيل والتوظيف الكامل بالاقتصاد الليبي، ومن الواضح أيضا أن هدف النمو الاقتصادي لم يكون على قائمة الأساسيات الاقتصادية بالدولة الليبية. أما في سنة 2011 حدث اختلال كامل لمربع "Caldor" السحري بالاقتصادي الليبي، وذلك بسبب الحرب التي عصفت بالبلاد والتي بدورها أدت إلى تغيير نظام الحكم بها،

الأمر الذي أدى إلى تشوه شديد بالاقتصاد الليبي وانكماش كل محاور مربع "Caldor" فحدث عجز واضح بالميزان التجاري وانكماش ملحوظ بالنمو الاقتصادي فضلاً عن اختلال كبير بالمستوى العام للأسعار والتوظف.

شكل (1) يوضح المربع السحري "Caldor" للاقتصاد الليبي للفترة 2010-2013

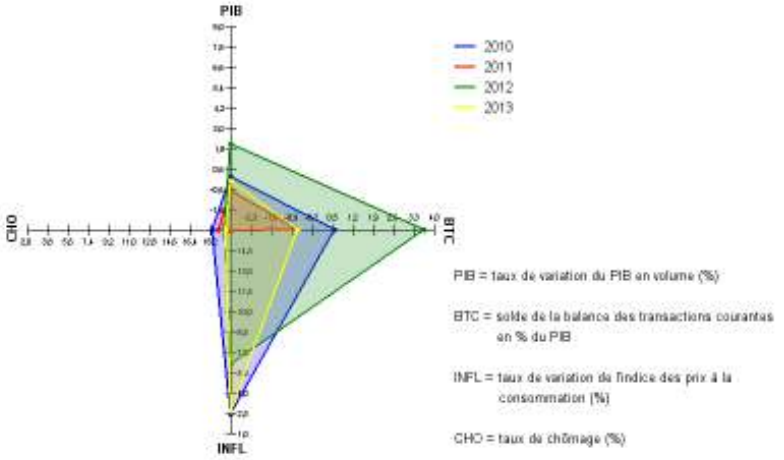

تعد سنة 2012 نقطة إنقلاب كبيرة في المشهد الاقتصادي الليبي، حيث حدثت فائض كبير بالميزان التجاري وقفزة كبيرة للنمو الاقتصادي الليبي فاق سنة 2010، بالرغم من ما يميزه آنذاك من استقرار قتصادي وسياسي وأمني والذي استمر لعقود مضت، كما شهدت هذه السنة استقرار ملحوظ بالمستوى العام للأسعار، فبالرغم من تحقق جل أهداف مربع "Caldor" السحري، إلا أن التوظيف لم يكن من ضمن إهتمام صانعي السياسات الاقتصادية الليبية الجدد، حيث سجل أدنى معدل توظيف للفترة 2011- 2012، ولكن في الواقع أن ما تحقق بالاقتصاد الليبي في سنة 2012 لم يكن وفق خطة أو برنامج لتطوير الاقتصاد الليبي، وإنما بسبب رجوع الاقتصاد

الليبي إلى وضعه الطبيعي بعد تغيير نظام الحكم بالبلاد، وكذلك للاحتياطات المالية الضخمة والموارد الطبيعية الدور الرئيس في ذلك.

وشهدت سنة 2013 نكسة كبيرة في توازن الميزان التجاري والنمو الاقتصادي واقتربت من الوضع الذي وصل له الاقتصاد الليبي في سنة 2011 إبان تغيير النظام الحاكم بها، ومع ذلك اتسم المستوى العام للأسعار بالاستقرار، ومن الواضح أن متخذي القرار الاقتصادي لم يكن من أولوياتهم الإهتمام بالتوظيف حيث سجل أدنى مستويات له خلال الفترة محل التحليل والنقاش.

مما سبق يبدو جلياً أن صانعي السياسات الاقتصادية والقرار الاقتصادي بالدولة الليبية، لم تكن لهم أي خطة للإصلاح الاقتصادي، وأن السياسات الاقتصادية بكل أقسامها (النقدية والمالية والتجارية) وما تحتويه من أدوات مختلفة ومتنوعة معطلة تماماً، وما يدل على ذلك هي القراءات المتذبذبة لمؤشرات الاقتصاد الليبي وما شهدته من إنعطافات حادة سواء على الميزان التجاري أومعدل النمو الاقتصادي أو المستويات العامة للأسعار، والتحسن العشوائي وما يعتريه من إنعكاسات، وأنما كان بناء على الوضع الريعي للاقتصاد الليبي وما قدمه له من احتياطات ضخمة ليس إلا.

2- المربع السحري لاقتصاد الليبي للفترة 2014-2017:

نتيجة لتعاقب الحكومات الإنتقالية التي شهدتها الدولة بعد تغيير نظام الحكم بها سنة 2011، يلاحظ أن سنة 2014 منيت بتدهور كبير في رصيد الميزان التجاري وكذلك إخفاق كبير في إحداث أي تحسن في هدف النمو الاقتصادي، ولم يكون التوظف الكامل بأفضل حال في هذه السنة أيضاً، مما يشير إلى إخفاق كبير بالاقتصاد الليبي نتيجة لغياب برامج وخطط الإصلاح الاقتصادي، لتحقيق الأهداف الاقتصادية المتعلقة بتوازن الميزان التجاري وتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين وضع

العاطلين عن العمل، ولكن الهدف الوحيد التي تمكنت الدولة من الحفاظ عليه هو استقرار المستوى العام للأسعار بها.

تمكن الاقتصاد الليبي من تحسين وضع الميزن التجاري لسنة 2015، ولكن سرعان ما تراجع استقرار المستوى العام للأسعار معبر عن تضخم مُني به الاقتصاد الليبي مع عدم إهتمام بالنمو الاقتصادي والتوظف، وهذا بسبب الحرب التي وقعت في الثلث الأخير من سنة 2014م.

بالرغم من احتفاظ الاقتصاد الليبي بشكل نسبي على استقرار الميزان التجاري في سنة 2016، في ظل عدم اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية بهدفي التوظيف والنمو الاقتصادي، إلا أنه مُني بعدم استقرار في المستوى العام للأسعار مسجلاً سنة 2016 مستويات تضخم عالية، ويرجع لانقسام مؤسسات الدولة وعلى رأسها المصرف المركزي بعد اتفاق الصخيرات، الأمر الذي أحدث معدلات تضخم عالية بالاقتصاد الليبي، أخذت تتصعد بشكل جنوني حتى سنة 2018، بسبب عدم قيام المصرف الليبي المركزي (الشرقي والغربي) بوضع أي إصلاحات لمعالجة التضخم وإنعدام السيولة النقدية وتدني قيمة الدينار الليبي، وسيطرة السوق السوداء على الاقتصاد الليبي الرسمي نتيجة دعمه من قبل المصرف المركزي "الغربي" عبر تحججه بالقرار الدولي رقم 1970 لسنة 2011 والقاضي بتجميد أرصدة الدولة الليبية بالخارج، ولكن بالرغم من رفع التجميد في نفس السنة على أرصدة مصرف ليبيا المركزي بموجب القرار رقم 2009 والصادر بتاريخ 16 سبتمبر 2011 إلا أن المصرف المركزي "الغربي" يصر على عدم توريد النقد الأجنبي لإنهاء الأزمة الاقتصادية الليبية، وأن الحجج التي يسوقها بأن توريد النقد الأجنبي غير آمن، وفي الحقيقة تعد تلك الحجج حجج غير واقعية، فكيف يورد النقد المحلي بالمليارات ويعجز عن توريد النقد الأجنبي (التقرير العام لديوان المحاسبة الليبي، 2017)، وكذلك اتباعه

سياسة منع الجمهور من الحصول على العملات الصعبة واتباع سياسة الاعتمادات التجارية والسندات برسم التحصيل التي انتهجها المصرف الليبي المركزي "الغربي" وما نجم عنها من فساد وتآكل الإحتياطيات الليبية، وما زاد من الأمر سوء هو استمرار إغلاق جزء من الحقول النفطية بمنطقة الهلال النفطي، وكذلك الأحداث العنيفة التي شهدها الاقتصاد الليبي في سنة 2014، والتي على أثرها تعرضت البنى التحتية لتدمير بعضها وإحداث أضرار كبيرة لبعضها الآخر.

شكل (2) يوضح المربع السحري "Caldor" للاقتصاد الليبي للفترة 2014-2017

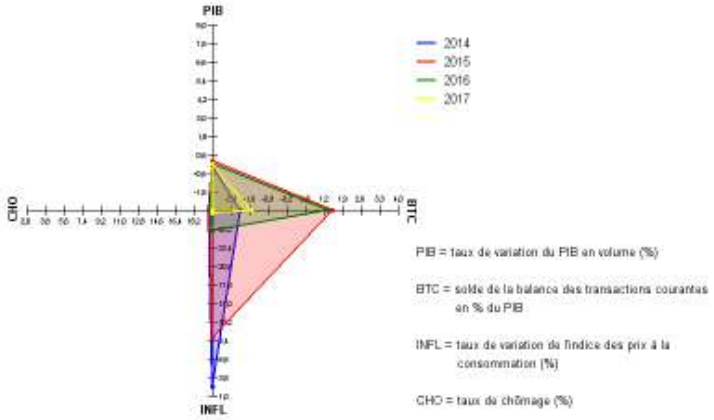

أما في 2017 شهد الاقتصاد الليبي عدم استقرار بالمستوى العام للأسعار لم يشهد له مثيل في التاريخ المعاصر، كما حدث عجز كبير في رصيد الميزان التجاري وتدني مستوى التوظيف وكذلك انخفاض معدل النمو الاقتصادي. ويشير إلى عدم اكثرات المصرف المركزي بوضع خطط للإصلاح الاقتصادي من أجل تحقيق الأهدف الاقتصادية المتعلقة باستقرار الأسعار وتخفيض معدلات البطالة وتحقيق معدل نمو اقتصادي وتوازن الميزان التجاري، بالرغم من أن الحكومة بغرب ليبيا قد باشرت نهاية 2016 بتصدير النفط بمنطقة الهلال النفطي بعد انقطاع دام عدة سنوات.

مما تقدم يستنتج أن عدم الاستقرار المؤسسي بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي والأمني والفساد الإداري والمالي الكبير المستشري في كل مفاصل الدولة الليبية، وسلبية المجتمع الدولي، قاد إلى انقسام مؤسسي بالدولة الليبية وعلى رأس تلك المؤسسات هو انقسام المصرف المركزي إلى مصرفي (مصرف البيضاء بالشرق الليبي ومصرف طرابلس بغربها)، هذا بالإضافة إلى الفساد الكبير بالمصرف المركزي حسب تقارير ديوان المحاسبة للسنوات 2015 و2016 و2017، (التقرير العام لديوان المحاسبة الليبي، 2015، التقرير العام لديوان المحاسبة الليبي، 2016، التقرير العام لديوان المحاسبة الليبي، 2017)، الذي انعكس في عدم استقرار الأسعار "تضخم" وعجز الميزان التجاري وارتفاع معدلات البطالة وغياب النمو الاقتصادي، الأمر الذي نجم عنه غياب الإصلاح الاقتصادي والذي يعد مؤشراً رئيسياً للإصلاح المؤسسي.

وصف وتقدير نموذج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على نموذج مكون من أربعة معادلات انحدار وفق ما قدمه "Caldor" عبر مربعه السحري، حيث اعتمد على متغيرات تابعة داخلية تتمثل في النمو الاقتصادي ورصيد الميزان التجاري كممثل عن الميزان التجاري ومعدل البطالة ومعدل التضخم، ومتغير مستقل خارجي متمثل في القاعدة النقدية كمتغير مستقل (عثمان نقار ومنذر العواد، 2012، سفاحلو وزناد، 2017)، وأضيف إليه متغير عدم الاستقرار المؤسسي ومتغير عدم الاستقرار السياسي والأمني.

$$EG= f(M2r, Ps, D_1) \quad (1)$$
$$\sum EG= \alpha_0 + \alpha_1 \sum M2r + \alpha_2 \sum Ps + \alpha_3 \sum D_1 + \mu_t$$

$$UNE= f(M2r, Ps, D_1) \quad (2)$$
$$\sum UNE= \alpha_0 + \alpha_1 \sum M2r + \alpha_2 \sum Ps + \alpha_3 \sum D_1 + \mu_t$$

$$Inf= f(M2r, Ps, D_1)$$
$$\sum Inf= \alpha_0 + \alpha_1 \sum M2r + \alpha_2 \sum Ps + \alpha_3 \sum D_1 + \mu_t \quad (3)$$

$$TB=f(M2r, Ps, D_1)$$
$$\sum TB= \alpha_0 + \alpha_1 \sum M2r + \alpha_2 \sum Ps + \alpha_3 \sum D_1 + \mu_t \quad (4)$$

حيث أن: M2r: القاعدة النقدية، EG:النمو الاقتصادي، وUNE: معدل البطالة، وTB: رصيد الميزان التجاري، Inf: معدل التضخم، وD: عدم الاستقرار المؤسسي عبر عنه بـ "Dummy Variable"، وPs: الاستقرار السياسي والأمني.

يظهر الجدول التالي نتائج تحليل اختبارات "PP" التي تبين أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تستقر عند مستويات مختلفة فبعضها بالمستوى وأخرى عند الفرق الأول وأخرى عند الفرق الثاني، عليه تم اعتماد سببية "Toda and Yamamoto" للمدى الطويل لاختبار دوال مربع "Caldor".

جدول رقم (1) يوضح نتائج اختبارات جذور الوحدة بطريقيتي(ADF & PP)

variables	***Stationery level –PDF tests***		***Stationery level –PP tests***	
	constant	***Constant & trend***	***Constant***	***Constant & trend***
M2r	*I(2)*	*I(2)*	*I(2)*	*I(2)*
EG	*I(1)*	*I(1)*	*I(1)*	*I(1)*
UNE	*I(1)*	*I(1)*	*I(1)*	*I(1)*
Inf	*I(1)*	*I(1)*	*I(1)*	*I(1)*
TB	*I(1)*	*I(1)*	*I(1)*	*I(1)*
PS	*I(1)*	*I(1)*	*I(0)*	*I(0)*

أظهرت نتائج السببية لـ "Toda and Yamamoto" لاختبار دالة رصيد الميزان التجاري "TB"، أن هناك علاقة آحادية الاتجاه بين كل من "Ps & D1"، بحيث يؤثر كل من متغير عدم الاستقرار المؤسسي "D"، ومتغير الاستقرار السياسي

والأمني "Ps" على متغير رصيد الميزان التجاري "TB" كمتغير تابع. وعلاقة ثنائية الاتجاه بين رصيد الميزان التجاري "TB" والقاعدة النقدية "M2r".

وأن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين القاعدة النقدية "M2r" وكل من متغير عدم الاستقرار المؤسسي "D"، ومتغير الاستقرار السياسي والأمني "Ps"، بحيث يؤثر كل من متغير عدم الاستقرار المؤسسي "D"، ومتغير الاستقرار السياسي والأمني "Ps" على متغير القاعدة النقدية "M2r" كمتغير تابع.

جدول رقم (2) يوضح نتائج اختبارات سببية (*Toda and Yamamoto*) لدالة الميزان التجاري

Dependent variable: TB			
Excluded	*Chi-sq*	*Df*	*Prob.*
M2R	*450.2905*	*3*	*0.0000*
PS	*767.2569*	*3*	*0.0000*
D1	*653.0695*	*3*	*0.0000*
Dependent variable: M2R			
TB	*91.91595*	*3*	*0.0000*
PS	*29.62279*	*3*	*0.0000*
D1	*48.87235*	*3*	*0.0000*

أظهرت نتائج السببية لـ "Toda and Yamamoto" لاختبار دالة النمو الاقتصادي "EG"، أن هناك علاقة سببية آحادية الاتجاه مع كل من متغير القاعدة النقدية "M2r" ومتغير الاستقرار السياسي والأمني "Ps" بحيث يؤثران على معدل النمو الاقتصادي "EG"كمتغير تابع. وعدم وجود علاقة سببية مع متغير عدم الاستقرار المؤسسي"D" .

أما من ناحية أخرى فقد أظهرت نتائج الاختبار عدم وجود علاقة سببية بين متغير القاعدة النقدية "M2r" وكل من متغير النمو الاقتصادي "EG" ومتغير الاستقرار السياسي والأمني "Ps" ومتغير عدم الاستقرار المؤسسي "D".

جدول رقم (3) يوضح نتائج اختبارات سببية (Toda and Yamamoto)
لدالة النمو الاقتصادي

Dependent variable: EG			
Excluded	*Chi-sq*	*Df*	*Prob.*
M2R	*6.856824*	*3*	*0.0766*
PS	*8.817557*	*3*	*0.0318*
D1	*3.975344*	*3*	*0.2641*
Dependent variable: M2R			
EG	*2.908309*	*3*	*0.4060*
PS	*1.501153*	*3*	*0.6820*
D1	*3.763234*	*3*	*0.2882*

أظهرت نتائج السببية لـــ "Toda and Yamamoto" لاختبار دالة معـــدل البطالة "UNE"، عدم وجود علاقة سببية بين متغير معدل البطالة "UNE" وكـــل من متغير القاعدة النقدية "M2r" ومتغير الاستقرار السياسي والأمني "Ps" ومتغير عدم الاستقرار المؤسسي"D".

جدول رقم (4) يوضح نتائج اختبارات سببية(*Toda and Yamamoto*)
لدالة معدل البطالة

Dependent variable: UNE			
Excluded	*Chi-sq*	*df*	*Prob.*
M2R	*0.901153*	*3*	*0.8251*
PS	*0.545493*	*3*	*0.9088*
D1	*0.440756*	*3*	*0.9317*
Dependent variable: M2R			
UNE	*0.757557*	*3*	*0.8596*
PS	*0.188718*	*3*	*0.9794*
D1	*0.969673*	*3*	*0.8086*

أظهرت نتائج السببية لـــ "Toda and Yamamoto" لاختبار دالة معـــدل التضخم "Inf"، عدم وجود علاقة سببية بين متغير معدل التضخم "Inf" وكل مـــن

متغير القاعدة النقدية "M2r" ومتغير الاستقرار السياسي والأمني "Ps" ومتغير عدم الاستقرار المؤسسي "D".

جدول رقم (5) يوضح نتائج اختبارات سببية (*Toda and Yamamoto*)

لدالة معدل التضخم

Dependent variable: Inf			
Excluded	*Chi-sq*	*Df*	*Prob.*
M2R	*2.046837*	*1*	*0.1525*
PS	*0.384555*	*1*	*0.5352*
D1	*7.292831*	*1*	*0.0069*
Dependent variable: M2R			
Inf	*2.651756*	*1*	*0.1034*
PS	*0.101501*	*1*	*0.7500*
D1	*3.102627*	*1*	*0.0782*

التنبؤ بالمربع السحري لـــ "Caldor" بالاقتصاد الليبي لسنة 2018

أن المربع السحري لـــ "Caldor" بالاقتصاد الليبي الخـــاص بـــسنة 2017 يظهر صغر المربع، مما يشير إلى تشوه كبير بالاقتـــصاد الليبـــي، بـــسبب غيـــاب الإصلاح الاقتصادي وعدم الاستقرار المؤسسي عبر إنقسامها، ومن هذه المؤســـسات المؤسسة المصرفية وعلى رأسها المصرف المركزي، الأمر الذي حـــد مـــن وضـــع وتنفيذ خطط للنمو الاقتصادي، وكذلك تحقيق فائض بالميزان التجاري وكـــذلك عـــدم التحكم في معدلات التضخم والبطالة.

الشكل رقم (3) يوضح التنبؤ بالمربع السحري لـــ "Caldor" بالاقتصاد الليبي لسنة 2018

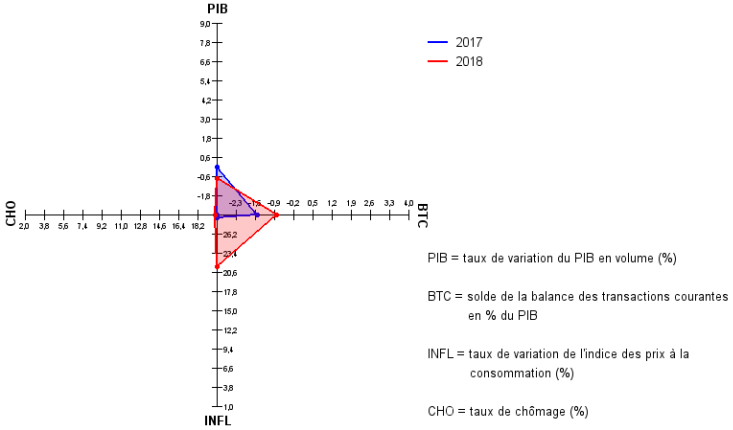

إن السيناريو المتنبئ به للمربع السحري لـــ "Caldor" بالاقتصاد الليبي لسنة 2018 يشير إلى ضرورة تبني سياسة نقدية انكماشية، أي العمل على استقرار المستوى العام للأسعار"الحد من التضخم" وكذلك العمل على تخفيض العجز بالميزان التجاري، ولكن على حساب تخفيض النمو الاقتصادي وزيادة معدل البطالة، وذلك بغرض إحداث إصلاح بنوي ومؤسسي للاقتصاد الليبي، والذي من المتوقع أن تحدث هذه السياسة تحسن قليل في استقرار المستوى العام للأسعار وتخفيض العجز بالميزان التجاري مع تدني ملحوظ ومتوقع لمعدل النمو الاقتصادي، مع ارتفاع في معدل مستوى البطالة.

إلا أنه قد يتسأل البعض عن جدوى هذه السياسة الانكماشية "التقشفية" والتي تقضي بتقليص عرض النقد، في حين أن الاقتصاد الليبي يعاني من نقص حاد في السيولة النقدية المحلية، فالإجابة عن هذا الأمر أن هناك عدد من الاستراتيجيات يمكن تضمينه لبرامج السياسة الاقتصادية الانكماشية، وعلى سبيل المثال هو تغيير العملة المحلية، فهذه القناة من الممكن أن تسحب الـ 35.5 مليار د.ل المحجوزة خارج

الجهاز المصرفي حتى 2017/12/30 حسب التقرير العام لـديوان المحاسـبة لـسنة 2017، فحاولي 12 مليار محجوزة لدى مصارف موازية مخالفة للقانون، وجزء آخر لدى تجار العملة بالسوق السوداء.

غير أن المشكلة الأخرى التي قد تعصف بأي سياسات اقتصادية مقترحة، هو أن الجهاز المصرفي الليبي مثل باقي مؤسسات الدولة الليبية منقـسم وغيـر مـستقر وليس لديه أي برامج او خطط للاصلاح بل يعاني مـن فـساد مـالي وإداري غيـر مسبوق وفق ما تظهر التقارير المتعاقبة لديوان المحاسبة الليبـي للـسنوات الـثلاث الأخيرة، هذا من جانب ومن جانب آخر أن الاقتصاد الليبي يعـد مـن الاقتـصادات الأحادية التي تعتمد بشكل رئيس على النفط، وهذا المصدر لا تتحكم ليبيا فـي كميـة إنتاجه أو أسعاره، الأمر الذي يجعل التعويل عليه في الإصلاح الاقتصادي أمر مرتبط بالغيب وبظروف السوق العالمي.

النتائج:

1- أظهر تحليل مؤشرات المربع السحري لـ "Caldor" الخاص بالاقتصاد الليبـي للفترة 2012-2013، أن صانعي السياسات الاقتصادية والقرار الاقتصادي بالدولة لم تكن لهم أي خطة للإصلاح الاقتصادي أو المؤسسي بالدولة الليبيى.

2- أستنتج من تحليل مؤشرات المربع السحري لـ "Caldor" الخـاص بالاقتـصاد الليبي للفترة 2014-2017، أن عدم الاستقرار المؤسسي بـسبب الحـروب وعـدم الاستقرار السياسي والأمني والفساد الإداري والمالي، وسلبية المجتمع الدولي، قاد إلى انقسام مؤسسي بالدولة الليبية وعلى رأس تلك المؤسـسات هـو انقـسام المـصرف المركزي.

3- وجود علاقة أحادية الاتجاه بالمدى الطويل بين كل من "Ps & D1"، وعلاقـة ثنائية الاتجاه بين رصيد الميزان التجاري "TB" والقاعدة النقدية "M2r".

4- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بالمدى الطويل مع كل من متغير القاعدة النقدية "M2r" ومتغير الاستقرار السياسي والأمني "Ps"، وعدم وجود علاقة سببية مع متغير عدم الاستقرار المؤسسي.

5- عدم وجود علاقة سببية بالمدى الطويل بين متغير معدل البطالة "UNE" وكل من متغير القاعدة النقدية "M2r" ومتغير الاستقرار السياسي والأمني "Ps" ومتغير عدم الاستقرار المؤسسي.

6- عدم وجود علاقة سببية بالمدى الطويل بين متغير معدل التضخم "Inf" وكل من متغير القاعدة النقدية "M2r" ومتغير الاستقرار السياسي والأمني "Ps" ومتغير عدم الاستقرار المؤسسي.

7- إن السيناريو المتنبئ به للمربع السحري لـ "Caldor" بالاقتصاد الليبي لسنة 2018، يشير إلى ضرورة اتباع سياسة نقدية انكماشية "تقشفية"، أي العمل على استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك العمل على تخفيض العجز بالميزان التجاري والعمل على تخفيض النمو الاقتصادي وزيادة معدل البطالة، وذلك بغرض إحداث إصلاح بنوي ومؤسسي للاقتصاد الليبي.

التوصيات:

- توصي الدراسة بضرورة توحيد مؤسسات الدولة الليبية وخاصة الجهاز المصرفي وعلى رأسها المصرف الليبي المركزي.
- العمل على إنهاء الصراع السياسي وتكوين حكومة واحدة تحكم البلاد.
- العمل بشكل جدي على محكافحة الفساد الإداري والمالي المستشري في البلاد، وأخذ تقارير ديوان المحاسبة وتقارير هيئة الرقابة الإدارية بمحمل الجد، والشروع في التحقيق في جرائم الفساد التي أظهرتها تلك التقارير ومحاسبة الأطراف الضالعة في تلك الجرائم.

– توصي الدراسة بضرورة اتباع سياسة نقدية انكماشية "تقشفية" وذلك بغرض إحداث إصلاح بنوي ومؤسسي للاقتصاد الليبي.

– توصي الدراسة السلطات الاقتصادية بالدولة الليبية أن تشتغل وفق خطط وسياسات اقتصادية واضحة ودقيقة تعمل مهنية على تحقيق توازن للميزان التجاري وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة واستقرار المستوى العام للأسعار وتخفيض معدل البطالة بالاقتصاد الليبي، وعدم ترك الجانب الاقتصادي خاضعة للعشوائية والفوضي.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- المطوري أحمد والطائي عقيل، (2016)، "قياس أثر نوعية الؤسسات على التنمية الاقتصادية في العراق"، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد (22)، ص ص 2-17.
- أحمد ضيف، (2014)، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم بالجزائر 1989- 2012"، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- الإدارة العامة للحسابات القومية، (2014)، "نشرة الحسابات القومية 2007-2012"، الهيئة العامة للمعلومات، وزارة التخطيط، طرابلس، ليبيا، ص ص 1- 78.
- إدارة الاحصاء والتوثيق، (2017)، " النشرة الاقتصادية "، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، ليبيا، المجلد (57)، رقم (4).
- إدارة الاحصاء والتوثيق، (2015)، " النشرة الاقتصادية "، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، ليبيا، المجلد (55)، رقم (4).
- إدارة الاحصاء والتوثيق، (2011)، " التقرير السنوي"، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، ليبيا.
- إدارة الاحصاء والتوثيق، (2002)، " النشرة الاقتصادية "، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، ليبيا، المجلد (42)، رقم (1).
- إدارة الاحصاء والتوثيق، (2004)، " النشرة الاقتصادية "، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، ليبيا، المجلد (54)، رقم (3).
- أوابك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،(2016)، " قاعدة بيانات بنك المعلومات في الأوابك"، [تاريخ الدخول، 2016.08.26]، رابط قاعدة بيانات بنك المعلومات في الأوابك

http://oapecdbsys.oapecorg.org:8080/apex/f?p=101:8:0:

– سويح جمال وبن طيرش عطاء الله، (2017)، "تقييم فعالية البرامج في تنويع الاقتصاد الجزائري هارج قطاع المحروقات"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، ص ص 208– 221.

– أوكيل حميدة ، (2016)، "دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراة ، جامعة أمحمد بوقرة، الجزائر، ص ص1– 336.

– ديوان المحاسبة الليبي، (2015)، "التقرير السنوي العام لسنة 2015"، طرباس، ليبيا، ص ص 1– 565.

– ديوان المحاسبة الليبي، (2016)، "التقرير السنوي العام لسنة 2016"، طرباس، ليبيا، ص ص 1– 624

– ديوان المحاسبة الليبي، (2017)، "التقرير السنوي العام لسنة 2017"، طرباس، ليبيا، ص ص 1– 920.

– مسعودي زكرياء، (2017)، "تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السهري– دراسة للفترة 2001– 2016"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (06)، ص ص 215– 228.

– سفاحلو وزناد، (2017)، "دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف مربع Kaldor – دراسة حالة الجزائر للفترة 1980– 2015"، أطروحة ماجستير، جامعة الجبلالي بونعامة، الجزائر، ص ص 1– 93.

– حاجي سمية، (2016)، "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات– حالة الجزائر 1990– 2014"، أطروحة دكتوراة ، جامعة محمد خصير، الجزائر، ص ص1– 229.

– محمد شكوري سيدي، (2012)، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي– دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراة، جامعة تلمسان، الجزائر.
– كروش صلاح الدين، (2016)، "البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور– محاولة تطبيقية على الإقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص 1– 347.
– عثمان نقار ومنذر العواد، (2012)، "استخدام نماذج في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي و'جمالي التكوين الرأسمالي في سورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (2)، ص ص 229– 340.
– عبدالغاني عكة، (2010)، "تنمية البلدان النفطية في ظل العولمة الاقتصادية، من التركيز على حالة الدول العربية"، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، الجزائر.
– عبدالكريم عفيف، (2005)، "دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي– دراسة حالة الجمهورية العربية السورية"، أطروحة دكتوراة، جامعة دمشق، سوريا.
– لبوناس عبدالله، (2005)، "الاقتصاد الجزائري: الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، الجزائر.
– مختار عصماني، (2014)، "دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001– 2014"، أطروحة ماجستير، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص ص 1– 255.

– ثويني فلاح و باجي أحمد، (2016)، "دراسة في أهداف البنوك المركزية مع إشارة إلى أهداف البمك المركزي العراقي للمدة 2004– 2012"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (106)، ص ص2 – 13.

– محفوظ فاطمة ، (2015)، "أثر السياسات المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري– دراسة حالة الجزائر– متغيرات المربع السحري خلال الفترة 1995– 2013"، أطروحة ماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج، ص ص 1– 197.

– بن عزة محمد، (2015)، "دراسة سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية– دراسة العلاقة السببية بين الاتفاق العام وأهجاف السياسة الاقتصادية في الجزائر بإستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمد لخضر، الوادي، الجزائر، العدد (9)، ص ص 7– 29.

– راتول محمد وكروش صلاح الدين، (2014)، "تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000– 2010"، بحوث أقتصادية عربية، العدد (66)، ص ص 88– 122.

– بوزهرة محمد وبراج صباح، (2013)، "أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001– 2009"، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001– 2014، جامعة سطيف، الجزائر، ص ص ــ 3– 37.

– مركز البحوث الاقتصادية، (2010)، "البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة 1962– 2006"، بنغازي، ليبيا، ص ص 1– 232.

– مصلحة التعداد والإحصاء، (2003)، "السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات 1954 –2003"، الهيئة العامة للمعلومات، وزارة التخطيط، طرابلس، ليبيا.

– بن جميل هناء، (2016)، "تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990– 2014"، مجلة أبحاث اقتصادي وإدارية، العدد (19)، ص ص 133– 152.

ثانياً– المراجع الاجنبية:

- Nassif Ander; Feijo Carmem Aparecida & Araujo Eliane, (2016), "Structural change, catching up and falling behind in the BRICS: A comparative analysis based on trade patterns and Thirlwall's low", PSL Quarterly Review, Vol.(69), No.(278), Pp 373- 421.

- Nehme Georges N., (2014), "Ensuring effectiveness of economic and monetary policies through considering economic schools of thought: Lebanon 1990- 2010", Open Journal of Social Sciences, Vol.(2), Pp 197- 205.

- Okombi , Idrys Fransmel, (2017), "Determinants of economic growth in CEMAC Countries: Case of Congo", Journal of Economics and Development Studies, Vol. (5), No.(4) Pp 93- 102.

- Mitchell John, Stevens Paul, & Cassindri Elisa, (2008), "Resource, Depletion, Dependence, & Development: Algeria", London, UK: Chatham House, Pp 1- 18.

- Caldor, Nicholas, (1971), "Conflicts in National Economic Objectives", Economic Journal, Vo.(81), No.(321), Pp 1- 16.

- Ndjokou Mondjeli Mwa, (2013), "Fiscal policy and growth: An empirical evaluation in CFA Franc Zone", Intentional Business Research, Vol.(6), No.(7), Pp 131- 141.

- Picek Oilver, (2017), "The Magic Square of economic policy measured by a macroeconomic performance index", The new school for social research, Vol.(2), Pp 2- 33.

- Firme Vinicius de A & Teixeira Joanilio R, (2014), "Index of Macroeconomic performance for a subset of countries: A kaldorian analysis from the magic squire approach focusing on Brazilian economic in the period 1997- 2012", PANOECONOMICUS, Vol.(5), Pp 527- 542.

- Worldwide Governance Indicators, (2018), "Political Stability and Absence of Violence/Terrorism Country Libya", [Accede, 26.04.2018], http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports